**نظرة تاريخية عامة لفكرة إصلاح المجرمين 2**

 على الرغم من الاتجاهات التي ركزت عليها المدرسة التقليدية في تعاملها مع المجرم فأننا نود إن نشير إلى إن القرن الثامن عشر كان بداية عصر إنساني جديد ومدخلا كبيرا لبوادر الفكر الإصلاحي المعاصر في معاملة المجرمين, لقد ارتبطت بدايات هذا العصر الجديد بتطور القانون الجنائي ذاته وبرزت بعض ملامح الفقه الجنائي الجديد ففي عام 1764 الميلادي نشر الفقيه الايطالي "شيزار بيكاريا" 1738- 1794 كتابه الشهير حول "الجرائم والعقوبات" الذي دعا فيه إلى ضرورة تقييم السلوك الخاطئ في إطار تشريعي مكتوب (قانون عقابي) بحيث لا تترك مهمة تعين السلوك الإجرامي إلى تقدير القاضي الجنائي نفسه أو اجتهاده الشخصي الذي يقوم على قناعته الشخصية التي يستخلصها من خلال المحاكمة.

 وفي بداية عصر النهضة من منذ منتصف القرن الثامن عشر فقد كانت مرحلة تحول فكري كبير ومرحلة انتقالية جديدة في تاريخ التعامل مع المجرمين, لقد كانت هذه المرحلة ثورة فكرية وفلسفية تعرضت لقوة العقاب وأدانت كافة الممارسات أللإنسانية التي كانت تصاحب إجراءات التحقيق والمحاكمة وتنفيذ العقوبة. لقد نادت الحركة الإصلاحية هذه بضرورة إيجاد بعض البدائل الأخرى للعقاب كعقوبة الحبس التي حلت في مرحلة لاحقة محل العقوبات البديلة كما مر معنا سابقا والى جانب هذا البديل التطبيقي الجديد فقد ظهرت حركة فكرية جديدة أخرى تناولت الهدف من العقوبة ذاتها كتحسين حال المجرم أو حماية المجتمع ذاته أو المحافظة على النظام السياسي أو الاجتماعي القائم.

انطلاقا من هذا التغير الذي حصل خلال هذا القرن "الثامن عشر" فقد ظهرت حركة الإصلاحية كوظيفة أساسية للسجون في المنتصف الأول من القرن التاسع عشر ثم استمرت تبعا لتطور العلوم الاجتماعية والطبيعية مستفيدة من النتائج التي توصلت إليها هذه العلوم موظفة بذلك الطرق والأساليب العلمية في عملية إصلاح المجرمين.

وفي بداية القرن العشرين نجد أن تغييرا أساسيا قد حصل في كل من فلسفة القانون الجنائي وفي وظيفة السجون وطبيعتها وخصائصها وبرامجها وأسلوب تعاملها مع السجناء خاصة بعد تقدم العلوم ذات العلاقة بعلم الإجرام وعلم الاجتماع الجنائي وعلم النفس الجنائي, الطب النفسي العقلي. هكذا بدأت حركة إصلاح المجرمين تتضح أكثر فأكثر كوظيفة للسجون وأصبحت أمرا لامناص منه حتى أصبح لها أنصار كثيرين في بلدان أوربا وأمريكا إلى أن جاء المؤتمر العالمي للسجون الذي عقد نهاية القرن التاسع عشر 12\10\1870 في مدينة سنسناني في أمريكا بناء إلى الدعوة التي وجهها الدكتور(واينس) والذي أصبح بعد ذلك سكرتيرا لجمعية السجون الأمريكية في نيويورك,

 وفي ما يأتي بعضا من البنود التي خرج بها هذا المؤتمر والتي يمكن اعتبار البعض منها مدخلا بل خطوة رائدة على طريق إرساء نظام إصلاح المجرمين والأساليب الحديثة في التعامل معهم:-

1. أن العقوبة يجب إن يكون غرضها الإصلاح وليس العقاب لأغراض إحلال الألم.
2. أن تصنيف المجرمين يجب إن يقام على أساس نظام درجات الخطورة.
3. اعتماد مبدأ الحوافز والتي تقدم للسجين لتحسين سلوكه لمكافأة لهذا التغير.
4. الوصول بالسجين بان يدرك أن مستقبله ومصيره بيده ويعتمد ذلك على ما يبديه من سلوك حسن داخل السجن ومدى تنفيذه للتعليمات والأنظمة المعتمدة في المؤسسة الإصلاحية.
5. العمل على تحويل المؤسسة إلى دار إصلاح يشارك فيه العاملين والسجناء في المأكل والمشرب والحديث والنقاش.
6. ضرورة اختيار العاملين في هذه المؤسسات من مدراء و أدارين وفنين من الذين يؤمنون بفكرة الإصلاح والعلاج
7. ضرورة تطبيق نظام الإحكام غير المحدودة بدلا من الإحكام المحدودة وعدم التمييز بين السجناء أثناء التعامل اليومي داخل المؤسسة وخارجها.
8. التأكيد على ضرورة تطبيق البرامج الثقافية واعتمادها كجزء أساسي في البرامج الإصلاحية.
9. اعتماد مبدأ تدريب السجناء على الصناعات المختلفة التي يمكن الاستفادة منها عند خروج السجين "التدريب المهني"
10. العمل على تطوير أبنية السجون والوصول إلى تأسيس مؤسسات حديثة تتسم بالشروط الصحية وإلحاق مستشفى خاص لكل سجن.
11. أعادة النظر في القوانين المتعلقة بالتعامل مع المجرمين واتخاذ كل ما من شانه دعم فكرة الإصلاح والعلاج.

 لقد كان لهذا المؤتمر الأثر الكبير في حدوث تغيرات جذرية في شكل السجون ونظمها ووظائفها وأهدافها وقد شارك كثير المهتمين في شؤون الجريمة والسجون وغيرها من الدول الأخرى في هذا المؤتمر وحملت معها الأفكار الحديثة التي خرج بها هذا المؤتمر إلى بلدانها.